المجلد ١٠ العدد ١ (يوليو) ٢٠٢٥	مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/	الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ - ٢٦٨٢
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg	© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة اسوان - جمهورية مصر العربية
الجهود المحلية والإقليمية لحد من الاتجار بالبشر في السودان	
Local and regional efforts to reduce human trafficking in Sudan	
منى محمود احمد عبدالرحمن* (١)، علاء عبدالحفيظ محمد (٢)، معمر رتيب عبد الحافظ (٣)	
(١)	المؤلف المختص*: باحث دكتوراه، تخصص سياسة، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان.
(٢)	أستاذ العلوم السياسية، عميد كلية التجارة، جامعة أسيوط.
(٣)	أستاذ القانون الدولي، وكيل كلية الحقوق، جامعة أسيوط.

ملخص

تعتبر جريمة الإتجار بالبشر من الجرائم التي تهدد كرامة الإنسان وتعرضه لأشد أنواع الاستغلال والانتهاك لحقوقه الأساسية. إن ظاهرة الإتجار بالبشر تمثل تحديًا عالميًا يؤثر على العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، ولا سيما السودان الذي يعاني من تحديات متعددة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أثرت هذه الظاهرة بشكل كبير على فئات واسعة من المواطنين السودانيين، حيث تم استخدامهم في العمل القسري، الاستغلال الجنسي، وتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة. ولذلك، فإن مكافحة الإتجار بالبشر في السودان تتطلب جهودًا منسقة على المستويين المحلي والإقليمي من أجل الحد من هذه الجريمة وحماية الضحايا.

كلمات مفتاحية: الاتجار بالبشر ، السودان ، الجهود الإقليمية

Abstract:

Sudan remains a source, transit, and destination country for human trafficking, with most victims coming from East, West, and Central Africa. The victims are primarily women, who are forced into domestic servitude, sexual exploitation, debt bondage, agricultural slavery, and prostitution. Displaced children in Khartoum are forced into sex trafficking and forced labor. Sudan has one of the largest concentrations of internally displaced persons (IDPs) and refugees in Africa, who are increasingly vulnerable to forced labor or sex trafficking. In this context, the protection of human rights is one of the most important fundamental objectives of the United Nations Charter. This Charter entrusts several key bodies, identified in Article (7) of the UN Charter, with the task of respecting and implementing international human rights protection rules. Considering that combating human trafficking is at the heart of human rights protection, the United Nations is making significant efforts to combat and reduce it through numerous programs and mechanisms aimed at confronting and combating this phenomenon. The crime of human trafficking is considered a crime that threatens human dignity and exposes people to the most severe forms of exploitation and violation of their

fundamental rights. Human trafficking is a global challenge affecting many countries worldwide, particularly Sudan, which suffers from multiple economic, social, and political challenges. This phenomenon has severely impacted large segments of Sudanese citizens, who have been used for forced labor, sexual exploitation, and the recruitment of children into armed conflicts.

Key words: Human trafficking, Sudan, regional efforts

المقدمة:

لا يزال السودان بلد المصدر والعبور والمقصد للاتجار بالبشر، حيث يتم الإتجار بمعظم الضحايا من شرق وغرب ووسط أفريقيا. والضحايا هم في المقام الأول النساء، اللاتي يُجبرن على العبودية المنزلية والاستغلال الجنسي وعبودية الدين والزراعة والدعارة. يُجبر الأطفال المشردون في الخرطوم على ممارسة الإتجار بالجنس والعمل القسري. يوجد في السودان أحد أكبر تجمعات النازحين واللاجئين في أفريقيا، الذين يتعرضون بشكل متزايد للعمل القسري أو الإتجار بالجنس وفي اطار ما سبق فقد شكلت حماية حقوق الإنسان أحد أهم الأهداف الأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة بين طياته، إذ عهد هذا الميثاق مهمة احترام وتنفيذ قواعد الحماية الدولية لحقوق الإنسان إلى عدد من الأجهزة الرئيسية التي حددتها المادة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى اعتبار أن مكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر تعد في صلب موضوع حماية حقوق الإنسان، فأن منظمة الأمم المتحدة تبذل الكثير من الجهود لمكافحتها والحد منها من خلال العديد من البرامج والآليات التي تهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة ومواجهتها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية والمنظمات المحلية والإقليمية في التصدي لظاهرة الإتجار بالبشر، فضلاً عن دراسة التحديات التي تواجه هذه الجهود. في ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب، تعد مكافحة الإتجار بالبشر من القضايا الحساسة التي تحتاج إلى اهتمام خاص من قبل السلطات السودانية، بالإضافة إلى دعم المنظمات الإقليمية والدولية، هذه الدراسة تهدف إلى تعزيز فهم أبعاد هذه الظاهرة وتقديم استراتيجيات عملية لتحسين فعالية الجهود المبذولة.

أهداف الدراسة:

١. دراسة وتقييم الوضع الحالي للاتجار بالبشر في السودان: من خلال تحليل حجم انتشار الظاهرة وأنواعها، مع تحديد المناطق الأكثر تأثراً.

٢. تحليل السياسات والآليات المحلية والإقليمية لمكافحة الإتجار بالبشر: من خلال دراسة التشريعات السودانية، جهود الحكومة، المنظمات غير الحكومية، والمشاركة الإقليمية في التصدي لهذه الجريمة.
٣. تحديد العوامل المساهمة في تقشي الإتجار بالبشر في السودان: مثل النزاعات المسلحة، الفقر، الهجرة غير الشرعية، وعدم الاستقرار السياسي.
٤. مقارنة جهود السودان مع المبادرات الإقليمية: من خلال دراسة تجارب الدول المجاورة ومبادرات الدول العربية والإفريقية في الحد من الإتجار بالبشر.
٥. اقتراح حلول وتوصيات عملية: بناءً على النتائج المستخلصة لتحسين فعالية السياسات المحلية والإقليمية في مكافحة الإتجار بالبشر.

فروض البحث:

١. تعدد الجهود المحلية والإقليمية: يُفترض أن السودان يبذل جهودًا متعددة على المستوى المحلي والإقليمي لمكافحة الإتجار بالبشر، ولكن هذه الجهود قد لا تكون فعالة بشكل كافٍ بسبب العوامل السياسية والاجتماعية.
٢. الاعتماد على التعاون الدولي: يُفترض أن فعالية مكافحة الإتجار بالبشر في السودان تعتمد بشكل كبير على التعاون الدولي والإقليمي، خاصةً من خلال الاتفاقيات والآليات المشتركة بين الدول.
٣. وجود نقص في التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية: يُفترض أن هناك فجوة بين الحكومة السودانية والمنظمات غير الحكومية في التعامل مع قضية الإتجار بالبشر، مما يؤدي إلى تباطؤ في اتخاذ الإجراءات المناسبة.
٤. تأثير الأزمات الداخلية: يُفترض أن الأزمات السياسية والاجتماعية في السودان (مثل النزاعات المسلحة واللجوء) تساهم بشكل كبير في زيادة حالات الإتجار بالبشر.

إشكالية البحث:

الإشكالية الرئيسية تكمن في مدى فعالية الجهود المحلية والإقليمية في الحد من الإتجار بالبشر في السودان. هل تستند السياسات المتبعة إلى أسس علمية وتجريبية تؤدي إلى مكافحة هذه الظاهرة؟ وهل هناك تنسيق كافٍ بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال؟ كما تثير الإشكالية تساؤلات حول التحديات القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تواجه مكافحة الإتجار بالبشر في السودان، مثل عدم توفر الموارد الكافية، وضعف تنفيذ القوانين، وكذلك القصور في التأهيل والتدريب للأجهزة المعنية.

الدراسات السابقة:

على مدار السنوات الأخيرة، أجريت العديد من الدراسات المتعلقة بظاهرة الإتجار بالبشر في السودان، حيث سلطت الضوء على حجم المشكلة وأسبابها، وكذلك على الجهود المبذولة في التصدي لها.

١. دراسة منظمة الأمم المتحدة:

وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠، فإن السودان يعد واحداً من البلدان التي تواجه تحديات كبيرة في مكافحة الإتجار بالبشر بسبب النزاعات المسلحة المستمرة، والظروف الاقتصادية الصعبة، وعدم الاستقرار السياسي. وقد أشار التقرير إلى أن السودانيين يُستغلون في العمل القسري، الاستغلال الجنسي، وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة.

٢. دراسة الاتحاد الإفريقي:

أكدت دراسة أعدها الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠١٩ على أهمية التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية لمكافحة الإتجار بالبشر. وفي هذه الدراسة، تم تحديد دور السودان كدولة ذات أهمية استراتيجية في التنسيق مع الدول المجاورة لضبط الحدود ومنع عمليات الإتجار بالبشر عبر الحدود. كما تم التشديد على ضرورة تعزيز التشريعات المحلية والدولية.

٣. دراسة منظمة حقوق الإنسان:

في دراسة أجرتها منظمة حقوق الإنسان الدولية، تم تسليط الضوء على دور المنظمات غير الحكومية السودانية في تقديم الدعم والمساعدة للضحايا، فضلاً عن نشر الوعي بين المجتمعات المحلية حول كيفية التعرف على هذه الظاهرة وطرق الإبلاغ عنها. وذكرت الدراسة أنه رغم الجهود المبذولة، فإن نقص الموارد والتحديات الأمنية كانت تعيق تنفيذ البرامج بشكل فعال.

٤. دراسة أكاديمية من جامعة الخرطوم:

دراسة قامت بها جامعة الخرطوم في عام ٢٠٢١ تناولت الجهود الحكومية السودانية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، حيث أظهرت الدراسة أن هناك تحديات قانونية كبيرة في تطبيق قوانين مكافحة الإتجار بالبشر، وذلك بسبب نقص الكفاءات في الأجهزة الأمنية وكذلك التحديات المتعلقة بالفساد والافتقار إلى التنسيق بين السلطات القضائية والأمنية.

٥. دراسة إقليمية لمبادرة "تجم":

دراسة أجراها برنامج مبادرة نجم الإقليمي في عام ٢٠٢٢ ركزت على الشراكات الإقليمية في مكافحة الإتجار بالبشر، حيث تناولت أهمية تدريب العاملين في الحدود وتطوير آليات المساعدة القانونية للمجتمعات المتضررة.

تقسيم البحث:

المطلب الأول: طبيعة اسباب الإتجار بالبشر واثاره.

المطلب الثاني: الجهود المحلية والاقليمية للحد من الإتجار بالبشر في السودان.

وفيما يلي شرح موجز للمطلبين السابقين على النحو الآتي:

المطلب الأول

طبيعة اسباب الإتجار بالبشر واثاره

ينتشر تهريب البشر في السودان ويرتبط بالجهات الفاسدة التابعة للدولة والتي تستفيد من السوق. يعد السودان مركزاً بارزاً لتهريب البشر على طول ساحل شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، ويعمل كدولة عبور للرحلات نحو شمال إفريقيا وأوروبا والخليج. تستخدم معظم شبكات تهريب البشر طرقاً برية في منطقة الساحل، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى طبيعة الإتجار بالبشر والاسباب والاثار في السودان كما يلي:

أولاً: طبيعة التجار بالبشر في السودان:

طبيعة الإتجار بالبشر في السودان تتنوع وتشمل عدة أشكال وتجاوزات منها عمليات الإتجار بالعمالة القسرية حيث يتم استغلال الأفراد عبر اضطرارهم للعمل تحت ظروف قاسية وغير إنسانية. يتم خطف الضحايا أو استغلال ظروفهم الضعيفة لإجبارهم على العمل في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية دون تلقي أجر مناسب وتحت ضغط وتهديد قام المتاجرون في السودان بشكل متزايد بتجنيد الرجال تحت ذرائع كاذبة للعمل، والأطفال للعمل القسري، بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المرأة السودانية عرضة للاستعباد المنزلي والجنسي). يمكن اعتبار العبودية المنزلية والجنسية شكلاً من أشكال الإتجار بالبشر¹.

كما يتعرض الأطفال لخطر الإتجار بشكل خاص في السودان. يتم استغلالهم في العمل القسري والاستغلال الجنسي واستخدامهم في الجيوش المتمردة والمليشيات. يتم خطف الأطفال أو استغلال ظروفهم الضعيفة لتجنيدهم واستغلالهم، إن تدهور الوضع الإنساني وعدم إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية الأخرى يجعلان الأطفال - وخاصة غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في الشوارع- أهدافاً سهلة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، حيث يشكل الاستغلال الجنسي جزءاً كبيراً من جرائم الإتجار بالبشر في السودان. يتعرض

¹ <https://enactafrica.org/enact-observer/is-sudan-committed-to-fighting-human-trafficking>

النساء والفتيات للاستغلال الجنسي التجاري والدعارة القسرية، حيث يتم بيعهن واستغلالهن جنسيًا دون إرادتهن. يتم تهديدهن وترويعهن واحتجازهن بقوة في أماكن للاستغلال الجنسي. مع استمرار النزاع في أنحاء البلاد **تتزايد مخاطر الحماية - بما في ذلك من العنف الجنسي والتحرش وسوء المعاملة والاستغلال -** وفقًا لتقارير القطاع الفرعي المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وبالنسبة للنساء والفتيات، فإن مخاطر العنف المنزلي، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والإتجار، والاستغلال الجنسي والتحرش والإساءة أصبحت هائلة^١.

وفيما يخص تجنيد الشباب والأطفال، فهناك تجنيد قسري في الجماعات المسلحة والجيش غير الشرعية في السودان. يتم استغلالهم في النزاعات المسلحة وإجبارهم على المشاركة في القتال والعمليات القتالية، قالت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية إن الطرفين المتحاربين في السودان يجندان المدنيين قسرا للانضمام إلى القتال، ومن بينهم لاجئون فروا وعادوا إلى البلاد تم أسرهم والضغط عليهم للمشاركة في القتال. وذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن آلاف السودانيين بدؤوا يتدفقون عبر الحدود الشرقية إلى إثيوبيا، في يوليو، معظمهم من الشبان الذين قالوا إنهم فروا من التجنيد القسري. وانتهى المطاف بالعديد منهم في مخيم كومر التابع للأمم المتحدة في منطقة أمهرة^٢.

بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، كانت هناك عدة تقارير عن حالات ابتزاز. وفي بعض الحالات، ادعى الجناة أنهم ممثلون للقانون، وفي حالات أخرى، ممثلون لمنظمات خيرية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة. وتتزايد حالات طلب الفدية في مناطق مختلفة، مثل تلك الواقعة غرب النيل، حيث يقوم الجناة باختطاف الشاحنات والسائقين الذين يعبرون المنطقة. وقد تم اختطاف مواطنين أجانب للحصول على فدية من قبل الجماعات الإجرامية، معظمهم في منطقة دارفور^٣.

ثانياً: اسباب الإتجار بالبشر في السودان:

هناك عدة أسباب لظاهرة الإتجار بالبشر في السودان، وتنقسم الاسباب لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية كما يلي:

• اسباب سياسية:

الاسباب السياسية للإتجار بالبشر في السودان يمكن أن تشمل العوامل التالية:

¹ <https://reports.unocha.org/ar/country/sudan/card/2TaufJ1rjl/>

² <https://www.alhurra.com/sudan/2023/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B3%D8%B1%D8%A7>

³ <https://africa.ocindex.net/country/sudan>

النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي: السودان يعاني من فترة طويلة من النزاعات المسلحة الداخلية وصراعات القومية والعرقية. تؤدي هذه النزاعات إلى تشريد السكان وتفكك الأسر وفقدان الحماية، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر.

ضعف الحكم والفساد: قد يؤدي ضعف الحكم وانعدام الشفافية والفساد في السودان إلى تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر. عندما يكون هناك ضعف في النظام القضائي والرقابة، يصبح من الصعب محاسبة المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر وتقديمهم للعدالة. تشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى انتشار الفساد في جميع أنحاء المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الشرطة والقضاء وغيرهم من المسؤولين داخل الحكومة. ورغم أن القانون يوفر إطاراً تشريعياً لمعالجة الفساد، إلا أن التنفيذ والعقاب يعتبران ضعيفين ومتساهلين. وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة في السودان لديها سجل في اعتقال وترهيب واستجواب الصحفيين الذين يحققون في الفساد الحكومي^١.

الاستغلال السياسي والتهجير القسري: قد يتم استغلال الأزمات السياسية والنزاعات كوسيلة للتحرك والتجنيد القسري. يتم تهجير الأفراد وإجبارهم على النزوح من مناطقهم، مما يزيد من تعرضهم لخطر الاستغلال والاتجار بالبشر.

ضعف التشريعات والسياسات الحكومية: قد يكون هناك ضعف في التشريعات والسياسات الحكومية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. عدم وجود إطار قانوني قوي وفعال يعاقب المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر ويحمي ضحاياها يسمح بزيادة وانتشار هذه الجريمة، وفي منتصف عام ٢٠١٨، قال نائب رئيس الجمهورية حسبو عبد الرحمن، إن الحكومة تدرس وضع استراتيجية لمكافحة الاتجار بالبشر تتماشى مع المعايير والآليات الدولية، ومع ذلك، لم يتم الإبلاغ عن أي خطوات مهمة منذ ذلك الحين فيما يتعلق بنجاح التحقيقات أو الاعتقالات أو الملاحقة القضائية للمتجرين، بالإضافة إلى ذلك، لا يزال من غير الواضح كيف ستعزز خطة العمل والاستراتيجية عملية الخرطوم، حيث لم تعلن الحكومة عن أي بيانات ذات معنى لربط التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر بالتأثير الفعلي^٢.

الانتهاكات الحقوقية والقمع السياسي: تعاني السودان من انتهاكات حقوق الإنسان والقمع السياسي، وهذا يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر، عندما يتم قمع الحريات الأساسية وحقوق الفرد، يصبح الأفراد أكثر عرضة للاستغلال والتجنيد القسري، فقد شهد السودان على مدى عقود طويلة انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، كان أغلبها بسبب الاستبداد وديكتاتورية نظام الحكم، إلى جانب الصراعات والحروب الأهلية التي مرت بها الدولة^٣.

¹ <https://verite.org/africa/explore-by-country/sudan/>

² <https://enactafrica.org/enact-observer/is-sudan-committed-to-fighting-human-trafficking>

³ <https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27052023&id=232b1a70-e58b-457a-b51f-82f9af66b250>

- اسباب اقتصادية:

الاسباب الاقتصادية للاتجار بالبشر في السودان تتضمن العوامل التالية:

الفقر والبطالة: يعاني السودان من مستويات عالية من الفقر والبطالة، خاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات الأقل تطوراً. يجد الأفراد أنفسهم في حالة يائسة تدفعهم للبحث عن فرص عمل وسبل العيش، وهذا يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر، وعلى الرغم من أن دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنحو ٢٥ في المائة من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن ٤٧ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر بشكل عام، وتفيد التقارير أن ٢٦ في المائة يعيشون في فقر في مدينة الخرطوم. تم الإبلاغ عن أحدث نتيجة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد من عام ٢٠١٤، حيث يعيش ٥٢,٣% من السكان في فقر متعدد الأبعاد، و١٧,٧% معرضون للخطر^١.

ضعف البنية التحتية والخدمات الاجتماعية: تعاني بعض المناطق في السودان من ضعف البنية التحتية ونقص في الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. يجد الأفراد صعوبة في الوصول إلى فرص تعليمية ووظائف مدروسة، مما يجعلهم عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر.

العرض والطلب في سوق العمل: يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية مثل الطلب على العمالة الرخيصة والعرض الزائد للعمالة في سوق العمل على زيادة ظاهرة الاتجار بالبشر. يستغل المتاجرون بالبشر الفقراء والمهمشين لتلبية احتياجاتهم العمالة بأجور زهيدة وظروف عمل سيئة.

الزراعة والاستغلال العمالي: تعتبر الزراعة قطاعاً هاماً في الاقتصاد السوداني، ويتم استغلال العمالة في هذا القطاع بشكل كبير. يتعرض العمال الزراعيون للظروف القاسية وسوء المعاملة، وقد يتم استهدافهم للاستغلال والاتجار بالبشر.

عدم التوازن الاقليمي والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة: تشهد بعض المناطق في السودان توازنًا اقتصاديًا ضعيفًا ونقصًا في الفرص الاقتصادية. يمكن أن يدفع هذا النقص في التنمية الاقتصادية الأفراد إلى البحث عن فرص في مناطق أخرى، وهذا يجعلهم عرضة للاتجار بالبشر.

- اسباب اجتماعية:

الأسباب الاجتماعية للاتجار بالبشر في السودان تتضمن العوامل التالية:

التمييز الاجتماعي والعنصرية: يعاني السودان من توترات اجتماعية وعرقية تؤدي إلى التمييز والانقسامات بين السكان. قد يتعرض الأفراد الذين ينتمون إلى فئات مهمشة أو أقلية لمزيد من التهميش والاستغلال، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر.

¹ <https://verite.org/africa/explore-by-country/sudan/>

العنف الأسري والنزاعات الأسرية: قد تكون هناك ظروف عنف أسري أو نزاعات داخل الأسرة تؤدي إلى تشتت الأسر وتشريد أفرادها. يصبح الأطفال والنساء اللواتي يعيشن في هذه الظروف أكثر عرضة للاستغلال والتجارة بالبشر.

النمط الثقافي والتقاليد: بعض النمط الثقافي والتقاليد في المجتمع السوداني يمكن أن يؤدي إلى زيادة تعرض الأفراد للتجارة بالبشر. قد يتضمن ذلك زواج الأطفال، عادات الاستعباد، أو الاعتقادات الخاطئة التي تجعل الأفراد يصدقون أن الإتجار بالبشر هو شيء مقبول أو ضروري.

الهجرة غير الشرعية واللجوء: قد يلجأ بعض الأشخاص في السودان إلى الهجرة غير الشرعية أو طلب اللجوء بحثاً عن فرص أفضل أو حماية. في بعض الحالات، يمكن أن يتم استغلال هؤلاء الأشخاص من قبل المهربين وتجار البشر الذين يستغلون ظروفهم الضعيفة ويجبرونهم على العمل بأجور زهيدة أو أنشطة غير قانونية.

ضعف الوعي والتثقيف: قد يكون هناك ضعف في الوعي والتثقيف حول قضية الإتجار بالبشر في المجتمع السوداني. قد لا يكون لدى الأفراد المعلومات الكافية حول حقوقهم وخطورة الإتجار بالبشر، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والتجارة.

ثالثاً: آثار الإتجار بالبشر في السودان:

آثار الإتجار بالبشر في السودان تكون وخيمة على المجتمع والأفراد المتأثرين بها. وتشمل بعض الآثار الرئيسية التالية:

انتهاك حقوق الإنسان: يتعرض الأفراد الذين يتعرضون للاستغلال والإتجار بالبشر لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. يتم انتهاك حقوقهم الأساسية مثل الحرية والكرامة وحقوق العمل اللائق والحق في الحياة الآمنة.

الاستغلال الاقتصادي والعمالة القسرية: يتم استغلال الضحايا عن طريق العمل القسري في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والخدمات المنزلية. يتم تجبرهم على العمل لساعات طويلة دون أجر مناسب وتعريضهم لظروف عمل قاسية وبدون حماية قانونية.

الاستغلال الجنسي: يتعرض النساء والفتيات للاستغلال الجنسي في صور مختلفة مثل الدعارة، والإتجار الجنسي، والعبودية الجنسية. يتم تجبرهن على ممارسة الجنس بشكل قسري دون موافقتهن، ويتعرضن للتشويه والعنف الجسدي والنفسي.

تفكك الأسر والمجتمعات: يؤدي الإتجار بالبشر إلى تفكك الأسر والانفصال بين أفرادها، حيث يتم فصل الأطفال عن ذويهم وتشثيتهم. يترتب على ذلك آثار نفسية واجتماعية سلبية على الضحايا والمجتمعات المتأثرة.

العواقب الصحية والنفسية: يتعرض الضحايا لظروف صحية سيئة ونقص في الرعاية الطبية. يمكن أن يعانون من إصابات جسدية جراء سوء المعاملة والتعذيب، ويتعرضون لأمراض جنسية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الضحايا لمشاكل نفسية خطيرة مثل الصدمة، والقلق، والاكتئاب

آثار سياسية:

تتطوي جريمة الإتجار بالبشر في السودان على آثار سياسية سلبية، وتشمل ما يلي:
ضعف الاستقرار السياسي: يؤدي انتشار جريمة الإتجار بالبشر إلى ضعف الاستقرار السياسي في السودان. يعكس انتشار هذه الجريمة الفشل في تطبيق القانون وضعف الرقابة الحكومية، مما يزيد من الاحتقان الاجتماعي ويفتح الباب أمام الفوضى والعنف.

انتهاكات حقوق الإنسان: تعتبر جريمة الإتجار بالبشر انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الحرية والكرامة والحرية الشخصية. وعندما يتم تسليط الضوء على هذه الانتهاكات، يمكن أن يتعرض النظام السياسي في السودان لانتقادات دولية وضغوط لتحسين الحالة وتجريم هذه الجريمة.

تأثير على العلاقات الدولية: يمكن أن يؤثر انتشار جريمة الإتجار بالبشر في السودان على العلاقات الدولية للبلاد. قد تفرض الدول الأخرى عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية على السودان بسبب عدم التصدي بفعالية لهذه الجريمة أو عدم التعاون في مكافحتها. هذا يمكن أن يؤثر على التجارة الخارجية والمساعدات الدولية والعلاقات السياسية بشكل عام.

تأثير على الاستقطاب السياسي: يمكن أن يؤدي انتشار جريمة الإتجار بالبشر إلى زيادة الاستقطاب السياسي في السودان يمكن أن يستغل الأطراف السياسية هذه الجريمة وأحداثها لتعزيز أجنداتهم السياسية وزيادة الانقسامات بين القوى السياسية المختلفة.

تأثير على السمعة الدولية: يمكن أن يتسبب انتشار جريمة الإتجار بالبشر في سوء السمعة الدولية للسودان، قد تنتشر تقارير وأخبار عن هذه الجريمة في وسائل الإعلام العالمية، مما يؤثر سلبيًا على صورة السودان في المجتمع الدولي ويضعف مصداقيتها وقدرتها على المشاركة في المنديات والمؤسسات الدولية.

آثار اقتصادية:

الإتجار بالبشر يترتب عليه آثار اقتصادية سلبية في السودان، وتشمل ما يلي:
تدهور القوى العاملة: يؤدي انتشار الإتجار بالبشر إلى تدهور القوى العاملة في السودان. يتم استغلال الأشخاص المتورطين في الإتجار بالبشر في أعمال قاسية ومهينة بأجور زهيدة، مما يؤثر على إمكانية تطوير المهارات والقدرات الاقتصادية للأفراد ويحول دون نموهم الشخصي والمهني.

تهديد الأمن الاقتصادي: يؤدي الإتجار بالبشر إلى تهديد الأمن الاقتصادي في السودان. تعتمد الدولة على القوى العاملة للتنمية الاقتصادية والإنتاج، وعندما يتم استغلال الأشخاص وتجريدتهم من حقوقهم الأساسية، ينتج عن ذلك تراجع في الإنتاجية وتقويض للنمو الاقتصادي.

التبعات الاجتماعية والصحية: يترتب على الإتجار بالبشر تبعات اجتماعية وصحية كبيرة. يتعرض ضحايا الإتجار للعديد من المخاطر والمضاعفات الصحية، بما في ذلك العنف الجسدي والعاطفي والجنسي، وسوء التغذية والرعاية الصحية. تلك التبعات تزيد من الأعباء الاقتصادية على النظام الصحي وتقلل من قدرة الأفراد على التركيز على العمل والإنتاج، مما يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام.

آثار اجتماعية:

جريمة الإتجار بالبشر تشكل تهديدًا خطيرًا على المجتمعات في السودان وتترك آثارًا اجتماعية مدمرة، ومن بين هذه الآثار:

١. انتهاك حقوق الإنسان: يتعرض ضحايا الإتجار بالبشر لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقوق الحرية والكرامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يتعرضون للاستغلال الجنسي أو العمالة القاسية أو العمالة القسرية، مما يؤدي إلى تجريحات نفسية وجسدية واجتماعية.
٢. تفكك الأسرة والمجتمع: يؤدي انتشار جريمة الإتجار بالبشر إلى تفكك الأسر والمجتمعات. يتم خطف الأطفال والشباب والنساء وفصلهم عن أسرهم ومجتمعاتهم، مما يؤدي إلى فقدان الروابط الاجتماعية والعاطفية وتدهور العلاقات العائلية والاجتماعية.
٣. انتشار الفقر والتهميش: يعيش ضحايا الإتجار بالبشر في ظروف فقر مدقع وتهميش اجتماعي. يتم استغلالهم في العمل المجرى والعمالة المنخفضة الأجر، مما يحرمهم من الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية. يزيد هذا من التفاوت الاجتماعي ويؤدي إلى تفاقم الفقر في المجتمع.
٤. تدهور الصحة النفسية والجسدية: يتعرض ضحايا الإتجار بالبشر للعديد من المشاكل الصحية النفسية والجسدية. يعانون من الضغط النفسي الهائل والصدمات النفسية نتيجة للاستغلال والإساءة. كما يعانون من آثار العنف الجسدي والجنسي والتعذيب.
٥. تفشي الأمراض والأوبئة: يمكن أن يسهم انتشار جريمة الإتجار بالبشر في تفشي الأمراض والأوبئة. يعيش الضحايا في ظروف غير صحية ومكتظة، ويتم نقل الأمراض بسهولة بينهم وبين الجماعات التي يتم استغلالهم فيها.

المطلب الثاني

الجهود المحلية والاقليمية للحد من الإتجار بالبشر في السودان

تتطلب مكافحة جريمة الإتجار بالبشر جهودًا مشاملة ومستدامة من قبل الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية. يجب أن تستمر الجهود في تعزيز التشريعات وتطبيقها بصرامة، وتعزيز التوعية والتثقيف للجمهور، وتوفير الدعم والحماية لضحايا الإتجار بالبشر، وتعزيز التعاون الدولي والمحلي في مكافحة هذه الجريمة وملاحقة المتورطين بها.

أولاً: الجهود المحلية للحد من الإتجار بالبشر:

دولة السودان قد اتخذت عدة جهود لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر والحد من آثارها السلبية. ومن بين هذه الجهود:^١

أ- الجهود حول المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والإتجار بالبشر:

١. في إطار مواصلة الجهود لمعالجة المشاكل المتعلقة باللجوء والنزوح، وضعت الدولة خطة عمل متكاملة لتنفيذ مشروع الحلول المستدامة لحماية ولمعالجة قضايا النازحين وفقاً للوثيقة الدستورية، تم توقيع اتفاقية سلام جوبا بين الحكومة السودانية وبعض الحركات المسلحة في أكتوبر ٢٠٢٠م وبروتوكول النازحين، بمشاركة آليات حكومية وغير حكومية لمعالجة الأوضاع الإنسانية في مرحلة ما بعد خروج يوناميد من دارفور.

٢. في إطار ضمان سلامة اللاجئين وطالبي اللجوء، وضعت الدولة خطة لخصر اللاجئين لتحديد احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية.^٢

٣. اعتمدت الدولة استراتيجية قطاعية مع دولة جنوب السودان خاصة بالنازحين واللاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية.

٤. تعمل معتمدية اللاجئين باعتبارها نقطة الاتصال الوطنية باستقطاب المساعدات الدولية من المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمانحين. ويتم صرف هذا الدعم على التغذية، الصحة، التعليم، الإيواء، السكن، مياه الشرب وغيرها.

ب- تأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتأثرين بالحرب والنازحين:

^١ جمهورية السودان: التقرير الوطني الثالث لجمهورية السودان المقدم لآلية الاستعراض الدوري الشامل الدورة (٤٠) فبراير ٢٠٢٢م. ص ١٦٤.

٥. أجرى السودان مزيد من التسهيلات لانسياب حركة المساعدات الإنسانية دون قيود. كما خاطبت وزارة الخارجية السودانية سفارة السودان بنيويورك لتتوير الشركاء لتسهيل اجراءات الإغاثة وحركتها في جميع أنحاء البلاد.
٦. في إطار تأمين وصول المساعدات الإنسانية يتيح مشروع الحلول المستدامة التابع للأمم المتحدة تسهيل عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وضمان وصولها للمحتاجين بفتح وتأمين مسارات العمل الإنساني وحماية العاملين في المجال الإنساني. وقد بذلت الدولة جهوداً مقدرة لتأمين وصول الخدمات الأساسية للنازحين في البلاد ودشنت عدداً من المشروعات التي تساهم في ذلك.
٧. تم تعزيز جهود حماية الضحايا وتوفير الدعم لهم في السودان. تم إنشاء مراكز استقبال وإعادة التأهيل للضحايا، حيث يتم توفير الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والتأهيل المهني للمساعدة في إعادة بناء حياتهم وتحقيق التأهيل الشامل.
٨. تم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة السودانية وبعض الحركات المسلحة بما فيها جيش الحركة الشعبية قطاع الشمال الذي يسيطر على منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق لفتح المسارات لأجل توصيل المساعدات الإنسانية في كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان وولايات دارفور والعمل على تأمين هذه الطرق بوساطة الجهات الأمنية المعنية بمشاركة برنامج الغذاء العالمي (WFP).
٩. عالجت الدولة الأوضاع الإنسانية الطارئة في ولايات غرب وجنوب دارفور من جراء الصراع المحلي بتخصيص المواد الإغاثية وإرسالها مع الجهات الأخرى المعنية حيث قامت بفتح الطرق المؤدية لمدينة الجنيينة وتأمينها لتمكين دخول المساعدات الإنسانية للنازحين.
١٠. في إطار تطبيق بروتوكول النازحين واللاجئين الخاص بالعمل الإنساني للمتأثرين بالحرب أصدرت مفوضية العون الإنساني موجّهات بتسريع وتسهيل وصول المنظمات والمساعدات الإنسانية للمناطق المتأثرة، وإلغاء جميع الإجراءات السابقة والتي كانت تحد من ذلك.
١١. شكلت آلية تنسيقية في ولاية غرب دارفور للإشراف ومتابعة توزيع المساعدات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات.
١٢. في إطار الجهود المبذولة لمعالجة التصدي للمشاكل المرتبطة بالتشرد الداخلي؛ تم إنشاء وحدة النزوح والعودة الطوعية لمتابعة برنامج العودة الطوعية للنازحين في كل من الخرطوم ورومبيك.
- ج- الجهود حول مكافحة الإتجار بالبشر:**
- ١- في إطار مكافحة جريمة الإتجار بالبشر سعت الدولة إلى:
- إبرام اتفاقيات ثنائية مع معظم دول الجوار بغرض التعاون لمكافحة الإفلات من العقاب وتشكيل قوات مشتركة تحت قيادة موحدة بغرض ضبط ومراقبة الحدود.

▪ قد قامت الحكومة السودانية باتخاذ إجراءات قانونية صارمة لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر. وقد تم تعديل قوانين العقوبات لتشمل عقوبات أشد للمتورطين في هذه الجريمة. كما تم وضع سياسات وإجراءات لتعزيز التوعية والتثقيف حول هذه الجريمة وتشجيع التبليغ عن حالات الإتجار بالبشر حيث تم تعديل قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤ في العام ٢٠٢١م بتوسيع نطاق تعريف الجريمة ليشمل كل الطرق والأساليب التي ترتكب بها الجريمة وعدم الاعتداد برضا الضحية وتشديد العقوبة إذا كان المجني عليها أنثى أو طفل لم يبلغ الثامنة عشر أو معاق.

▪ تم تأسيس نيابة متخصصة لمكافحة الإتجار بالبشر في الولايات المتأثرة ويجري التعاون بين النيابة العامة والإنتربول واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بشأن تحديث بيانات قوائم الحظر والجزاءات.

٢- شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر مع الآليات الوطنية الأخرى في إنجاز العديد من البرامج الخاصة بحقوق وحماية الأطفال بوضع الخطة الوطنية الثلاثية للأعوام ٢٠٢١ - ٢٠٢٣م وتهدف إلى منع الإتجار بالبشر، حماية ضحايا الإتجار بالبشر، الملاحقة الجنائية والمشاركة على المستوى الإقليمي والدولي.

٣- تعمل الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة للجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر للقيام بأعمالها ويتم تنفيذ بعض الأنشطة والبرامج بالتعاون مع الشركاء الدوليين من منظمات ووكالات الأمم المتحدة.

٤- قامت الحكومة السودانية بتعزيز التعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر. تم تشكيل فرق مشتركة للعمل على تحقيق العدالة ومكافحة هذه الجريمة، وتم تعزيز التعاون في تبادل المعلومات والبيانات والتجارب الميدانية.

٥- قامت الحكومة السودانية بتنفيذ حملات توعية وتثقيف للجمهور حول جريمة الإتجار بالبشر وعواقبها الاجتماعية والقانونية. تم تنظيم حملات توعية في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات والمجتمعات المحلية لزيادة الوعي بمخاطر هذه الجريمة وكيفية التعرف عليها والتبليغ عنها.

ثانياً: دور الجهات غير الحكومية للحد من الإتجار بالبشر في السودان:

تعاونت الحكومة السودانية مع الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإتجار بالبشر. تم تبادل المعلومات والخبرات والتدريب مع الدول الأخرى لتعزيز القدرات وتحسين الإجراءات المتبعة في مكافحة هذه الجريمة. تلعب الجهات غير الحكومية دورًا حيويًا في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر في السودان، إليك بعض الأدوار التي تقوم بها هذه الجهات:

١. المساعدة والدعم للضحايا: تقدم الجهات غير الحكومية دعماً عاجلاً لضحايا جريمة الإتجار بالبشر في السودان. قد يشمل ذلك توفير الإسكان المؤقت والرعاية الصحية والمساعدة القانونية والنفسية. تعمل هذه الجهات على توفير بيئة آمنة للضحايا ومساعدتهم في العودة إلى حياتهم الطبيعية.

٢. التوعية والتثقيف: تقوم الجهات غير الحكومية بتنظيم حملات توعية وتثقيف للجمهور حول جريمة الإتجار بالبشر وعواقبها. يتم توجيه هذه الحملات للمجتمع المحلي والشباب والمدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية وغيرها من الفئات المستهدفة. يهدف ذلك إلى زيادة الوعي والمعرفة حول هذه الجريمة وتشجيع التبليغ والتصدي لها.

٣. البحث والتوثيق: تقوم الجهات غير الحكومية بإجراء البحوث وجمع البيانات والمعلومات حول جريمة الإتجار بالبشر في السودان. يتم توثيق حالات الإتجار وتحليل أنماط وأساليب الجريمة وتقييم تأثيرها على الضحايا والمجتمع بشكل عام. تساعد هذه البيانات على توجيه السياسات وتطوير الإجراءات لمكافحة هذه الجريمة.

٤. التدريب وبناء القدرات: تقدم الجهات غير الحكومية التدريب وبناء القدرات للمهنيين والعاملين في مجال مكافحة جريمة الإتجار بالبشر في السودان. يشمل ذلك التدريب على كيفية التعرف على حالات الإتجار والتحقيق فيها وتقديم الدعم للضحايا. يهدف ذلك إلى تعزيز القدرات وتطوير المهارات اللازمة للتصدي لهذه الجريمة.

٥. الضغط والدعوة: تعمل الجهات غير الحكومية على ممارسة الضغط والدعوة لزيادة الالتزام وتعزيز جهود الحكومة في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر، يمكن أن تشمل هذه الجهود إصدار التقارير والبيانات والتوقع العامة والتأثير على صنع القرار والسياسات ذات الصلة. يهدف ذلك إلى تعزيز التزام الحكومة وتحقيق تغييرات إيجابية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر.^١

تلعب الجهات غير الحكومية دوراً هاماً في تعزيز جهود مكافحة جريمة الإتجار بالبشر في السودان. تعمل هذه الجهات جنباً إلى جنب مع الحكومة والمؤسسات الدولية لتحقيق أهداف مشتركة في حماية الضحايا ومكافحة هذه الجريمة البشعة.

ثالثاً: دور الاتحاد الإفريقي في الحد من عمليات الإتجار بالبشر في السودان:

الاتحاد الإفريقي يلعب دوراً هاماً في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر في السودان وفي القارة الإفريقية بشكل عام. إليك بعض الأمور التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي للحد من عمليات الإتجار بالبشر في السودان.^٢

^١ التقرير الوطني الثالث لجمهورية السودان المقدم لآلية الاستعراض الدوري الشامل، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٦.

^٢ لمزيد ممن التفاصيل انظر: الاتحاد الإفريقي: مشروع النظام السياسي لمركز العمليات القاري في السودان لمكافحة الهجرة غير النظامية، المجلس التنفيذي الدورة العادية ال ٣٦ اديس ابابا إثيوبيا ٦-٧ فبراير ٢٠٢٠

أ- مهام وأنشطة الاتحاد الأفريقي تتمثل في:

١. إنشاء وتوفير منصة للتعاون وتبادل المعلومات والاستخبارات بشأن الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والجرائم عبر الحدود بين وكالات انفاذ القانون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفقاً للقوانين الوطنية للدول الاعضاء
 ٢. تعزيز التنسيق مع المبادرات المماثلة في القارة وخارجها بشأن تبادل المعلومات حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولا سيما الايجار بالبشر وتهريب المهاجرين
 ٣. العمل على منع وكشف والتحقيق بشأن الإيجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.
 ٤. تطوير وتيسير ترتيبات المساعدات القانونية المتبادلة وترتيبات التسليم والاستراتيجيات القارية المنسقة بين الدول الأعضاء وفيما بينهما لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ونسيمة للجار بالبشر وتهريب المهاجرين في إطار سياسات الاتحاد الأفريقي والسياسة الدولية ذات الصلة.
 ٥. مساعده الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تطوير أو تحسين الممارسات الجيدة في جمع وتحليل ونشر المعلومات حول الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وخاصة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
 ٦. تكليف وبحث عن اتجاهات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ولا سيما للإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.
 ٧. الاطلاع بأي مهام أخرى على النحو الذي تطلبه أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي ذات الصلة.
 ٨. توفير بناء القدرات والمساعدة الفنية في مكافحة الهجرة غير النظامية (فيما يتعلق بمكافحه الايجار بالبشر وتهريب المهاجرين) وإدارة الحدود.
- اعتماد الإطار القاري لمكافحة الإتجار بالبشر: أقر الاتحاد الأفريقي إطاراً قارياً لمكافحة الإتجار بالبشر في عام ٢٠٠٦، والذي يعمل كأداة لتوجيه وتنسيق الجهود المشتركة للدول الأعضاء في مجال مكافحة هذه الجريمة. ويشجع الإطار المشترك على تعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الفعالة لمكافحة الإتجار بالبشر.

ب- دور الاتحاد الأفريقي في مواجهة الإتجار بالبشر في السودان:

إن الاتحاد الأفريقي يلعب دوراً هاماً في تنسيق وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر في السودان ويعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتصدي لهذه الجريمة البشعة وفيما يلي أهم الجهود:

- ١- تعزيز التعاون الإقليمي: يعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في مكافحة الإتجار بالبشر، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتجارب الناجحة. كما يشجع الاتحاد الأفريقي على توقيع وتنفيذ اتفاقيات تعاون إقليمي لمكافحة الإتجار بالبشر.
- ٢- توفير الدعم التقني والمالي: يقدم الاتحاد الأفريقي الدعم التقني والمالي للدول الأعضاء في السودان وغيرها من الدول الأفريقية لتعزيز قدراتها في مكافحة جريمة الإتجار بالبشر. يمكن أن يشمل الدعم تدريب الكوادر الأمنية والقضائية، وتوفير المعدات اللازمة، وتعزيز آليات التوعية والتثقيف.
- ٣- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية: يعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الإتجار بالبشر، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية. يتم تنسيق الجهود المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال.
- ٤- التوعية والتثقيف: يشجع الاتحاد الأفريقي على تعزيز التوعية والتثقيف حول جريمة الإتجار بالبشر في السودان وفي القارة الأفريقية بشكل عام. يتم تنظيم حملات توعية وورش عمل وتدريبات لرفع الوعي بأساليب التجنيد الإجباري والاستغلال التي يتم استخدامها في جرائم الإتجار بالبشر. يهدف ذلك إلى تمكين الجمهور والمجتمعات المحلية من التعرف على علامات الإتجار بالبشر والإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها.

الخاتمة:

لقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة التي تسلط الضوء على واقع الإتجار بالبشر في السودان، وتحديات الجهود المحلية والإقليمية المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة. على الرغم من أن السودان قد أحرز بعض التقدم في هذا المجال، إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للتصدي لهذه الجريمة الإنسانية.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١. انتشار الإتجار بالبشر في السودان: تعاني مناطق عديدة في السودان من انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة، مثل دارفور وجنوب كردفان، حيث يُستغل المدنيون، بما في ذلك الأطفال، في الأعمال القسرية وتجنيدهم في الجماعات المسلحة.

٢. الجهود الحكومية ضعيفة وغير منسقة: على الرغم من وجود بعض التشريعات التي تُجرّم الإتجار بالبشر، فإن تطبيق هذه القوانين يبقى محدودًا، بسبب ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة مثل الشرطة، القضاء، والمؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى نقص الموارد اللازمة لتنفيذ القوانين.
٣. التحديات الاقتصادية والاجتماعية: يعاني السودان من أزمات اقتصادية وسياسية تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، مما يساهم في رفع معدلات الإتجار بالبشر، حيث يُستغل الأفراد في العمل القسري في الداخل والخارج.
٤. التعاون الإقليمي والدولي في تطور مستمر: هناك تحسن ملحوظ في التعاون الإقليمي والدولي، حيث تسهم المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية في دعم السودان لمكافحة الإتجار بالبشر، من خلال توفير التدريب والدعم الفني، وإنشاء شبكات إقليمية لتبادل المعلومات.
٥. دور المنظمات غير الحكومية: تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا كبيرًا في تقديم الدعم للضحايا، وتعمل على رفع الوعي في المجتمعات المحلية بشأن أضرار هذه الظاهرة وكيفية مواجهتها.

أهم التوصيات التي توصل إليها البحث:

١. تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية: يجب إنشاء آلية موحدة بين الشرطة، القضاء، وأجهزة الأمن للعمل سوياً في تنفيذ القوانين المجرمة للاتجار بالبشر، وضمان تحقيق العدالة للضحايا.
٢. تقوية التشريعات والقوانين الوطنية: يُوصى بتطوير التشريعات السودانية لمكافحة الإتجار بالبشر، وضمان تنفيذها بفعالية، بالإضافة إلى تحديد عقوبات صارمة ضد المتورطين في هذه الجريمة.
٣. زيادة الوعي المجتمعي: ينبغي تكثيف الحملات التوعوية في المناطق المتأثرة، خاصة في الريف والمناطق الحدودية، حول مخاطر الإتجار بالبشر، وتوعية المجتمع بالسبل القانونية للحد من هذه الظاهرة.
٤. تعزيز الدعم للضحايا: يجب توفير المزيد من المراكز الآمنة والمساعدات الإنسانية للضحايا، مثل الملاجئ التي تقدم لهم الدعم النفسي والاجتماعي، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والتعليم لتمكينهم من العودة إلى حياة طبيعية.
٥. التعاون الإقليمي والدولي: يتعين على السودان تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال اتفاقيات ثنائية مع الدول المجاورة ومع المنظمات الدولية لتبادل المعلومات وتنفيذ برامج مشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر عبر الحدود.

٦. دعم الأبحاث والدراسات: ينبغي دعم الأبحاث الميدانية حول ظاهرة الإتجار بالبشر في السودان، من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة تتعامل مع الظاهرة من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والقانونية.

٧. تدريب الكوادر الأمنية والقضائية: يجب تطوير برامج تدريبية للكوادر الأمنية والقضائية، لضمان تدريبهم على كيفية التعامل مع القضايا المرتبطة بالإتجار بالبشر بشكل احترافي، ورفع قدراتهم في التحقيقات والمحاكمات.

مراجع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

١- أحمد لطفي السيد مرعي، استراتيجية مكافحة جرائم الإتجار في البشر، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٥.

٢- خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر في ضوء القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ والضوء القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢.

ب- المقالات العلمية:

١- مهدي عبد اللطيف عبد المجيد، الوضع القانوني لجريمة الإتجار بالبشر في القانون العراقي، بحث مقدم إلى مجلس القضاء الأعلى لغرض الترقية، البصرة، ٢٠١٣.

٢- د. مازن خلف الشمري، الجرائم الماسة بحقوق الطفل في العراق، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، المجلد ٢، العدد ٥، ٢٠٠٩، ٤.

(٣) جريمة الإتجار بالبشر أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز العراق للأبحاث، العدد ١٨، ٢٠٠٩.

ج- الرسائل العلمية:

١- أمل الديبات، مشاكل الإتجار بالنساء في العالم العربي، رسالة دبلوم، الأكاديمية السورية الدولية، سوريا، ٢٠١٠.

٢- بيان عبد الله رضا، الجرائم الجنسية الواقعة على الأطفال وتطبيقاتها على شبكة الإنترنت، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة السليمانية، ٢٠٠٣.

د - التقارير:

١- تقرير مفوضية السامية لحقوق الإنسان، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، آخر المستجدات على صعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، الصادر ٢٧/٣/٢٠٠٩، وثيقة رقم (A/HRC/١٠/٦٤).

٢- تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، آخر المستجدات على الصعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، الصادر ٢٧/٣/٢٠٠٩، وثيقة رقم (A/HRC/١٠/٦٤).

٣- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول آخر التطورات التي شهدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، ٢٠٠٩، وثيقة رقم. A/HRC/10/64
ثانياً: المواقع الإلكترونية:

١- متاح على الرابط الإلكتروني <http://www.un.org/ar/events/humantrafficking>

تاريخ الزيارة: ١/٨/٢٠١٩.

٢- مركز أبناء الأمم المتحدة، فعالية رفيعة المستوى في الأمم المتحدة تبحث سبل مكافحة الإتجار بالبشر وحماية الضحايا، ٣/٤/٢٠١٢، موقع الأمم المتحدة التالي: <http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?NewsID=16415>.

٣- أكرم عبد الرزاق المشهداني، الإتجار في البشر عبودية القرن ٢١ تتنامى في العالم والعراق، بحث منشور على الرابط:

٤- <http://algardenia.com/magalat/87.21html>. ٢٠١٩/٣/١٦. في تاريخ الزيارة:

٥- <https://reports.unocha.org/ar/country/sudan/card/2TaufJ1rjl/>

٦- <https://www.alhurra.com/sudan/2023/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1->

[%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-](https://www.alhurra.com/sudan/2023/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-)

[%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%AF-](https://www.alhurra.com/sudan/2023/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%AF-)

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B3%D8%B1%D8%A7](https://www.alhurra.com/sudan/2023/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B3%D8%B1%D8%A7)

٧- <https://africa.ocindex.net/country/sudan>

٨- <https://verite.org/africa/explore-by-country/sudan/>

٩- <https://enactafrica.org/enact-observer/is-sudan-committed-to-fighting-human-trafficking>

ثالثاً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Bureau International des droits des enfans, Les dimensions internationals del'exploitation sexnelle des enfgnts, Rapport Global, p.27 .

(٨٥)Hillary Rodham Clinton: Trafficking in persons report; The United States of America, 2011,p15.

-Tom Abokata, Trafficking of Human being's crime against humanity ,implications for applications for international Low, University Cambridge, 2005.